مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"
مخبر الصناعات التقليدية - جامعة الجزائر3 المجلد 10 (العدد 01) - سنة 2021
Laboratory of Traditional Industries - University of Algiers 3
ص ص 113-140 *Studies in economics and commerce and finance Review*
ISSN: 2392-5388 EISSN: 2600-6774 **vol. 10 (n° 01) - 2021**

المؤسسات التقليدية الحرفية مطلب لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر - حالة ولاية سطيف (2010-2019)-

Traditional craft enterprises, a condition for achieving economic development in Algeria – Case of the wilaya of Sétif (2010-2019)

Entreprises artisanales traditionnelles, une condition pour parvenir au développement économique en Algérie - Cas de la wilaya de Sétif (2010-2019)

فطيمة الزهرة قباني *

fatimazohra.kebbani@univ-setif.dz

تاريخ استلام المقال: 2021-02-01 تاريخ قبول النشر: 2021-12-09

Abstract:

Micro and small traditional craft enterprises are of great economic, social and even environmental importance in various countries of the world, and the governments of these countries pay great attention to these institutions, although some of them are considered as large countries. Industrial. The importance of these institutions lies in their contribution to GDP growth, job creation and a source of national income diversification and individual income increase.

Key words: **M**icro and **S**mall enterprises, **T**raditional crafts, **E**conomic development, **L**ocal development, **A**lgeria, **W**ilaya of Setif.

* جامعة سطيف 1 (الجزائر) – طالبة دكتوراه ل. م. د.
kabanifatima1992@gmail.com (المرسل)

Résumé:

Les micros et petites entreprises artisanales traditionnelles revêtent une grande importance économique, sociale et même environnementale dans divers pays du monde, et les gouvernements de ces pays accordent une grande attention à ces institutions, bien que certaines d'entre elles soient considérées comme de grands pays industriels. L'importance de ces institutions réside dans leur contribution à la croissance du PIB, à la création d'emplois et à une source de diversification des revenus nationaux et d'augmentation des revenus individuels.

Mots clés: **M**icro et **P**etites entreprises, **A**rtisanat traditionnel, **D**éveloppement économique, Développement local, **A**lgérie, **W**ilaya de Sétif.

ملخص:

تشكل المؤسسات المصغرة والصغيرة التقليدية الحرفية أهمية اقتصادية واجتماعية وحتى بيئية كبيرة في مختلف دول العالم، وتولي حكومات تلك الدول اهتماما كبيرا لهذه المؤسسات على الرغم من ان بعضها يعد من الدول الصناعية الكبرى. وتأتي أهمية هذه المؤسسات في مساهمتها في نمو الناتج المحلي الاجمالي وخلق فرص العمل ومصدرا لتنويع الدخل الوطني وزيادة للدخل الفردي. وهو موضوع البحث.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المصغرة والصغيرة، الصناعات التقليدية الحرفية، التنمية الاقتصادية، التنمية المحلية، الجزائر، ولاية سطيف.

مخطط المقال:

مقدمة
1) مدخل تعريفي
1-1) ماهية المؤسسات المصغرة والصغيرة
1-2) ماهية الصناعات التقليدية والحرفية
2) المؤسسات التقليدية والحرفية وتحقيق التنمية في الجزائر
2-1) مساهمة المؤسسات التقليدية والحرفية في التنمية
2-2) مساهمة المؤسسات التقليدية والحرفية في التنمية بولاية سطيف
خاتمة

مقدمة:

يتفق معظم الباحثين انه على الرغم من الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الكبرى إلا أنها لم تستطع التغلب على الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، لذا توجهت الحكومات إلى البحث عن حلول بديلة للعديد من هذه المشكلات مثل البطالة والفقر، فوجدت المؤسسات المصغرة والصغيرة كبديل لهذه المؤسسات الكبرى، بالإضافة إلى العديد من العوامل التي دعمت هذا التوجه نذكر من بينها ضيق نطاق السوق المحلية بشكل كبير حتى في البلدان الرأسمالية المصنعة، لأن المؤسسات الصناعية الكبيرة في الكثير من الأحيان أصبحت تعمل على تسريح العمالة بدل التوظيف؛ والجزائر وعلى غرار باقي الدول سطرت برامجها الحكومية ضمن المخططات الخماسية للتنمية 2015/2019-2020/2024 كأهداف لها العديد من التوجهات منها تخفيض البطالة، تحسين المستوى المعيشي للأفراد، تحقيق نسبة تنمية سنوية تعادل 7%، وتنويع الاقتصاد الوطني في سبيل خلق اقتصاد قوي وتنافسي، منشئ للثروة ومناصب الشغل يعمل على تنويع مصادر الدخل الوطني بهدف الحد من التبعية للمحروقات.

مما سبق، تكون إشكالية البحث: **ما مدى مساهمة المؤسسات التقليدية والحرفية في التنمية الاقتصادية في الجزائر عموما وعلى مستوى ولاية سطيف بالخصوص؟**

1) مدخل تعريفي:

لتحقيق أهداف التنمية، اهتمت السلطات العمومية اهتمت المبادرات الفردية، لخلق استثمارات على شكل مؤسسات مصغرة صغيرة في القطاعات المنشئة لمناصب الشغل مثل قطاع الصناعة التقليدية، لبعث ديناميكية اقتصادية واجتماعية وبيئية، قصد استغلال الإمكانيات الموجودة ضمن خطة وطنية شاملة[1].

1-1) ماهية المؤسسات المصغرة والصغيرة:

المؤسسة المصغرة والصغيرة الحجم هي وحدة مستقلة للإنتاج و/أو تقديم الخدمات تمتثل لعدد من المعايير والتدابير، ولا تستخدم أكثر من مستوى محدد من الموظفين، و لديها حد أعلى من الدوران، هذه عوامل الإجماع في جميع أنحاء العالم، الى ان بعض المعايير الاخرى تتغير من اقتصاد إلى آخر[2].

يركز المشرع الجزائري فى تعريف المؤسسات الصغيرة والمصغرة على ثلاث معايير وهي عدد العمال أو حجم العمالة، رقم الأعمال، والحصيلة السنوية، إذ يعرف القانون 02-17 المؤرخ فى 10 جانفى 2017 المتضمن القانون التوجيهى لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على أن هذه المؤسسات بشكل عام، مها كانت طبيعتها القانونية، هى مؤسسات إنتاج السلع والخدمات، تشغل من 1 الى 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري[3]. وطبقا لذلك، تغير تصنف المؤسسات المصغرة والصغيرة*، وأصبح على الشكل:

* حسب المادة 11 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 02-17 فإذا صنفت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها، والفرق بين ما جاء به هذا القانون الجديد (02-17) والقانون التوجيهي الملغى لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 18-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يكمن في رقم الأعمال والحصيلة السنوية في حين بقي معيار التصنيف حسب عدد العمال نفسه.

الجدول 01 - معايير المؤسسات المصغرة والصغيرة في التشريع الجزائري

المعايير / المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون د ينار)	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	1 الى 9	لا يتجاوز 40	لا تتجاوز 20
مؤسسة صغيرة	10 الى 49	لا يتجاوز 400	لا تتجاوز 200

المصدر: بالاعتماد على القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 02-17.

تصنف المؤسسات الصغيرة والمصغرة: وفق عاملين أساسيين، حسب طبيعة المنتوج وحسب توجه المؤسسات[4]:

1. تصنيف حسب طبيعة المنتوج:

✓ مؤسسات منتجة للسلع الاستهلاكية:

تقوم بإنتاج السلع الموجهة للاستهلاك المباشر ويضم هذا النوع من المؤسسات الصناعة الغذائية، الصناعات أو التحويلات الفلاحية، صناعة النسيج والجلد، صناعة الورق وأنواعه... وتعتمد هذه الصناعات على المواد الأولية متفرقة المصادر واستعمال تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة.

✓ مؤسسات منتجة لسلع وسيطة:

يندرج تحت هذا التصنيف كل المؤسسات المنتجة للمعدات الفلاحية، قطع غيار، أجزاء الآلات، المكونات الكهربائية وغيرها، وتضم هذه المنتوجات الصناعات الميكانيكية والكهربائية، الصناعات الكيمائية والبلاستيكية، صناعية مواد البناء، المحاجر والمناجم.

✓ ومؤسسات منتجة لسلع التجهيز:

يتطلب صناعة سلع التجهيز تكنولوجيا مركبة، ويد عاملة مؤهلة، ورأس مال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة، وهذا ما يجعل مجال تدخل المؤسسات المصغرة والصغيرة ضيق، بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات والأدوات البسيطة في البلدان الصناعية، أما في البلدان النامية فتتكفل هذه المؤسسات في تصليح وتركيب الآلات والمعدات خاصة وسائل النقل (السيارات، والمعدات والأدوات الفلاحية...) فهي تمارس عملية تركيب أو تجميع انطلاقا من استيراد أجزاء للمنتوج النهائي أو إنتاج بعضها، ثم القيام بعملية التجميع لحصول على المنتوج النهائي[5].

2. تصنيف حسب توجه المؤسسة[6]:

✓ مؤسسات فرعية:

تعتبر كفرع تابع للمؤسسة الأم ناتج عن تقسيم العمل حيث تقوم المؤسسة الصغيرة أو المصغرة بالوظيفة التكميلية للمنتوج الوارد للمؤسسة الكبرى ويوجه مباشرة الى المستهلك النهائي؛

- ✓ مؤسسات ناشطة في مجال المقاولة:

تعتبر المقاولة من أهم أشكال التعاون الصناعي في مجال المؤسسات الصناعية وهو شكل من الارتباط الهيكلي والخلفي بين مؤسسة كبيرة ومؤسسة أخرى مقاولة تتميز بحجمها الصغير أو المتوسط حيث تقوم هذه الأخيرة بتلبية متطلبات وحاجيات المؤسسة الكبيرة فمخرجاتها تعتبر مدخلات المؤسسة الكبيرة.

- ✓ ومؤسسات تقليدية:

هي المؤسسات المصغرة والصغيرة الممارسة للمهن الحرفية والتقليدية موجهة لتغطية متطلبات الحياة اليومية، وتنتج منتوجات تقليدية (منتوجات استهلاكية ذات ميزة أو خاصة تقليدية) كإنتاج الزيت الطبيعي، الورق، المنتوجات الجلدية، وغير ذلك من المنتوجات ذات الطابع التقليدي، وتتميز كذلك باعتمادها على أدوات يدوية بسيطة وتجهيزات قليلة في تنفيذ عملها.

1-2) ماهية الصناعات التقليدية والحرفية:

أولى المشرع الجزائري اهتماما بالتشريعات والإطار التنظيمي لبعض البلدان التي لديها خبرة كبيرة في إدارة الأنشطة الحرفية، ولا سيما تجربة الغرف الفرنسية للحرف اليدوية والتنظيم الحرفي في ألمانيا. وأسفر هذا الاهتمام على تبني قانون ينظم الحرف سنة 1996[7].

تم تعريف الصناعة التقليدية في الجزائر بمقتضى الأمر 01-96[8]، الذي يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، على أنها "نشاط إنتاج أو إبداع، أو تحويل، أو ترميم فني، أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي، ويمارس بصفة دائمة ورئيسية، وفي شكل مستقر أو متنقل أو معرضي، ويكون هذا النشاط إما فردي، أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية أو ضمن مقاولة للصناعة التقليدية. وتنقسم الصناعة التقليدية حسب مجالات نشاطاتها إلى[9]:

- الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية: هما كل صنع يغلب عليه العمل اليدوي ويستعين فيه الحرفي أحيانا بآلات لصنع أشياء نفعية و/أو تزيينية ذات طابع تقليدي، وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة تميز بالأصالة والإبداع والطابع الانفرادي؛
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد: هي كل صنع لمواد استهلاكية عادية، لا تكتسي طابعا فنيا خاصا، وتوجه للعائلات وللصناعة والفلاحة؛

- الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات: هي مجمل الأنشطة التي يمارسها الحرفي والتي تقدم خدمة خاصة بالصيانة أو التصليح أو الترميم الفني، وعموما يمكن التمييز بين صنفين من الصناعة التقليدية:
  1. منتوج حرفي نفعي: وهو منتوج يستخدم للاستعمال العادي؛
  2. ومنتوج حرفي فني: وهو منتوجات تدخل عليها رسومات، نقوشات مميزة، مستمدة من حضارات غابرة للمجتمع، تستخدم للتزيين والاستعمال في المناسبات.

يمكن أن تمارس نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، إما فرديا أو في شكل مؤسسة[10]:

- حرفي فردي: يعرف على أنه "كل شخص طبيعي مسجل في سجل الصناعة التقليدية والحرف ويمارس نشاطا تقليديا من الأنشطة السابقة الذكر، يثبت تأهيلا ويتولى بنفسه مباشرة تنفيذ العمل وإدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته؛
- تعاونية الصناعة التقليدية والحرف: هي مؤسسة يكونها أشخاص ولها رأس مال غير قار وتقوم على حرية انضمام أعضائها الذين يتمتعون جميعا بصفة الحرفي، وتهدف التعاونية إلى إنجاز كل العمليات وأداء كل الخدمات التي من شأنها أن تساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تنمية النشاطات التقليدية والحرف وفي ترقية أعضائها وممارسة هذه النشاطات جماعيا، كما يتمتع المتعاونون بحقوق متساوية مهما كانت قيمة حصة كل واحد منهم في رأس المال التأسيسي، ولا يمكن التمييز بينهم اعتبارا لتاريخ انضمامهم إلى التعاونية".
- مقاولة الصناعة التقليدية والحرف: تم تقسيمها إلى قسمين:
  1. مقاولة الصناعة التقليدية: هي كل مقاولة مكونة حسب أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري وتتوفر على الخصائص:
     - ممارسة أحد نشاطات الصناعة التقليدية والحرف؛
     - تشغيل عدد غير محدد من العمال الأجراء؛
     - إدارة يشرف عليها حرفي أو حرفي معلّم، أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقاولة عندما لا يكون لرئيسها صفة الحرفي.
  2. مقاولة حرفية لإنتاج المواد والخدمات: كل مقاولة تنشأ وفق أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري وتتوّفر فيها الخصائص التالية:
     - ممارسة نشاط الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات في ميدان الحرف لإنتاج المواد والخدمات؛
     - تشغيل عدد من العمال الأجراء الدائمين أو صناع لا يتجاوز عددهم 10 ولا يحسب ضمنهم كل من: رئيس المقاولة، الأشخاص الذين لهم روابط عائلية مع الرئيس (زوج، أصول، فروع)، ممتهنون لا يتعدى عددهم ثلاثة ويربطهم بالمقاولة عقد تمهين؛

- تسيير الإدارة من طرف حرفي أو حرفي معّلم أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقاولة في حالة عدم امتلاك رئيسها صفة الحرفي.

تتميز المؤسسات الحرفية بالجزائر ببعض المزايا والتي تمثل في نفس الوقت ايجابياتها وسلبياتها، وتتجلى أساسا في سهولة الاستثمار فيها وبساطة متطلبات إنشاءها وقدرتها على توفير مناصب شغل عديدة بموارد محدودة، فضلا عن إمكانية ممارسة أنشطتها بشكل فردي، وكذا البعد الثقافي والحضاري المميز لمنتوجاتها، وانتشارها في المناطق الريفية وشبه الريفية، بالإضافة الى ارتفاع صافي الدخل من العملة الصعبة في هذا القطاع بالمقارنة بباقي القطاعات، هاته المزايا تحرزها المؤسسات الحرفية دون منازع وتعتبر الحافز وراء إنشاء الأنشطة فيها وكذا حمايتها ودعمها، إلى أنها في المقابل تعد عائقا يحد من توسع الأنشطة وتطورها لانتهاز الحرفي المسير للفرص التي لا يمكنه تحقيقها بمفرده، وبالتالي فان عملية تعزيز نقاط القوة في هذه الخصائص ورفع نقاط الضعف يجعل المؤسسة الحرفية تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، الى أنها تتمتع ببعض الخصائص السلبية كصعوبة مطابقة المنتوجات الحرفية لمعايير الجودة والنوعية كما أن القطاع تعتبر جزء من تركيبة القطاع غير الرسمي[11].

ترتكز النظرة الاستراتيجية فيما يتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمصغرة على الثلاثي "إنشاء – نمو – ديمومة" المؤسسات، وتتدعم هذه المقاربة بتشكيلة مؤسساتية جديدة تهدف الى تحقيق التكامل بين هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الصناعة والمناجم ومختلف الفاعلين في مجال دعم المؤسسات مما يعزز كفاءتها وفعاليتها، بحيث يقوم كل فاعل (السلطات العمومية، الجماعات المحلية، مؤسسات ومصالح الدعم، الجمعيات والمؤسسات) بأداء دوره في إطار التشاور الدائم والمساهمة في بناء اقتصاد يواجه التحديات الكبرى التي يفرضها السياق الاقتصادي الوطني والدولي الجديد. وترتكز هذه السياسة على محورين استراتيجيين هما*:

1. المقاربة الإقليمية من اجل توزيع جغرافي أفضل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تعتمد تنمية الأقاليم الاقتصادية على الصعيد القطاعي على المزايا المقارنة التي يمتلكها كل إقليم في قطاع آو قطاعات معينة؛
2. والمقاربة القطاعية من اجل توجيه أفضل لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو النشاطات المنتجة والخدمات التي تتماشى واحتياجات السوق والتطورات التكنولوجية والبيئية.

* مشروع القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سبتمبر 2016، ص 8.

تستند سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمصغرة على التشاور والتنسيق مع الفاعلين العموميين والخواص المعنيين، وكذا الدراسات الملائمة، مما يترتب عليه برامج وتدابير وهياكل دعم ومرافقة، واتجهت الجهود في السنوات الأخيرة إلى التركيز على توفير مختلف أشكال الدعم والشروط التي من شأنها أن تساعد على الحفاظ على النسيج الصناعي القاعدي، المشكل أساسا من المؤسسات المصغرة ذات الطابع الحرفي، ومن ثم توفير الظروف المواتية للنهوض بالقطاع. ولهذا، فقد تم العمل على تحفيز الاستثمارات في قطاع الصناعة التقليدية والحرف من خلال تحسين المناخ الاستثماري، فخصص له مجموعة من الآليات والبرامج والتدابير التي من شأنها المساعدة في تحقيق ذلك، من خلال[12]:

1. فيما يخص هيئات الدعم المالي والقرض:

تقوم بتقديم المشورة الاقتصادية والفنية والمساعدات المالية لصالح المقاولين الحرفيين ونذكر من هذه الأجهزة على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT)، الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية (ANSPE) والتي كانت (ANSEJ) **سابقا**، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSEJ)، الصندوق الاجتماعي للتنمية(FDS)، صندوق الزكاة، صناديق الضمان، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)، وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة، صندوق المحيط والحفاظ عليه من التلوث، صندوق ترقية المحيط، صندوق تطوير منطقة الجنوب، صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، صندوق التكوين والتدريب المهني.

2. فيما يخص تكوين وتأهيل الموارد البشرية:

أصبحت مصطلحات التكوين والتأهيل وتنمية المهارات مرادفا للاستثمار في رأس المال البشري باعتباره أساس أي عملية تنموية، وتظهر أهمية مرافقة العنصر البشري عند محاولة الاستجابة للمستجدات الحاصلة، وانتباها لهاته الأمور قامت الدولة بتبني مجموعة من البرامج التكوينية والتأهيلية تسعى من جهة نحو تأهيل إطارات القطاع ومن جهة أخرى نحو ترقية الحرفي وتطوير مؤهلاته، ونذكر من هذه البرامج برنامج **(Cree/Germe)** أنشئ وحسن تسيير مؤسستك (لدعم روح المقاولة)، برنامج **(NUCLEUS)** لدعم تآزر الحرفيين، بالإضافة إلى تنظيم مسابقات واستحداث الجائزة الوطنية للصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية بهدف تشجيع روح الإبداع والابتكار لدى الحرفي ووضع برامج للترقية وتحسين التنافسية، بالإضافة الى أنظمة الإنتاج المحلية **(SPL)** لدعم التنمية المحلية والتهيئة الإقليمية، وتم على إثره وضع 7 أنظمة إنتاجية محلية رائدة في حرف ترميم البنايات، النسيج،

صناعة الزرابي، الحلي التقليدي، صناعة الطين والفخار، صناعة النحاس، حرفة العمارة. ويستفيد أصحاب المؤسسات المصغرة من التسهيلات للحصول على التمويل المصرفي ويتم مرافقتهم لضمان جدوى مشروعاتهم عن طريق تكوينهم في مجال التسيير*.

3. فيما يخص الدعم المقدم في مجال التسويق والتصدير:

يشكل تسويق المنتوجات الحرفية العائق الأساسي لتنمية القطاع، لاسيما بالنسبة لمنتوجات الصناعة التقليدية والفنية، لذلك تم اتخاذ مجموعة من التدابير وكذا وضع مخططات سنوية عديدة للترويج بهدف تسهيل موقعتها في الأسواق الوطنية والدولية، وتتمثل أساسا في الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية وانشاء الصندوق الوطني لترقية الصادرات، أما في مجال الترويج فيمكن للحرفيين الذين يواجهون مشاكل في التعريف بمنتوجاتهم وأعمالهم الفنية المشاركة إما في التظاهرات الوطنية أو الدولية التي تقام كل سنة، أو طلب الاستفادة من أروقة العرض المتواجدة على مستوى مؤسسات دعم القطاع بمختلف جهات الوطن.

4. الدعم في مجال ترقية النوعية والإبقاء على روح المنتوج التقليدي الجزائري:

تم في هذا الإطار إصدار مجموعة نصوص تنظيمية تسمح للحرفي من حصول منتوجاته على علامة النوعية والأصالة وحصول منتوجاته على تسمية صناعة تقليدية، بالإضافة الى معايير الدمغ وحماية المنتوج التقليدي الجزائري والتي تندرج في مجال ترقية النوعية والمقاييس، بالإضافة الى الخصوصيات التقنية للمنتوج وكل الجوانب المتعّلقة بالجودة.

* مشروع القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص 5.

2) المؤسسات التقليدية والحرفية وتحقيق التنمية في الجزائر:

يتضح جليا الدور الفاعل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمصغرة التقليدية والحرفية في المسار التنموي للجزائر من خلال مساهمته في مختلف أبعاد التنمية الاقتصادية الشاملة وهي التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية الثقافية (الاقتصاد البنفسجي)، التنمية البيئية المستدامة (الاقتصاد الأخضر) والتنمية السياحية، فمن بين أهداف التنمية الشاملة التخلص من الفقر ومعالجته، التقليل من البطالة وتوفير مناصب الشغل بالإضافة الى تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الثروة، وهذا ما توفره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية والحرفية، إذا تم وضع إستراتيجيات صارمة لتحقيق هذه الأهداف.

2-1) مساهمة المؤسسات التقليدية والحرفية في التنمية:

تقاس مساهمة قطاع معين في الجانب الاقتصادي أساسا بحجم الزيادات الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي، وفي ما يوّفره من سلع وخدمات ذات صلة مباشرة بحياة المواطنين، وفي القدرة على إحداث مواطن شغل جديدة، بالإضافة إلى العدالة في توزيع الدخل الوطني، ويمكن إبراز دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال دراسة الآثار الاقتصادية على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني منه[13].

في الفترة 2012-2019، هناك حركية إنشاء المؤسسات المصغرة والصغيرة التقليدية والحرفية الجديدة وطنيا، نلخصها من خلال تحليل النسيج المؤسساتي للمشاريع الحرفية في الجدول التالي:

الجدول 02 - تطّور تعداد المؤسسات المصغرة والصغيرة التقليدية والحرفية (2012-2019)

السنوات	2012	2013	2014	2015
عدد المؤسسات التقليدية والحرفية	40718	51676	65674	53 422
السنوات	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
عدد المؤسسات التقليدية والحرفية	36435	24434	27078	32351

المصدر: بالاعتماد على وثائق الوزارات الوصية بقطاع الصناعة التقليدية.

من الجدول، يتبين أنّ الاقتصاد الوطني قد عرف حركية ملحوظة نتيجة للبرامج الموضوعة من طرف الدولة والتي عملت على تحسين مناخ الاستثمار في قطاع الصناعة التقليدية والحرف، فقد عرفت عدد المشاريع الحرفية تطّورا ملحوظا بين الفترة 2012 و2014 ففي ظرف 3 سنوات توسّعت قاعدة المؤسسات التقليدية الحرفية بما يعادل 24956 مشروع جديد، إلى أننا نلاحظ تراجع في عدد المشاريع ابتداء من 2015 بـ 53422 مشروع لينخفض عدد المشاريع إلى 24434 مشروع في 2017. ويرجع هذا الأمر إلى انخفاض أسعار البترول مما انعكس سلبا على أداء هذا القطاع، لتعاود الارتفاع الى 32351 مشروع سنة 2019 تتوزع على 11670 مشروع في الصناعة التقليدية الفنية، و6232 مشروع في الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد، و14449 مشروع في الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات.

تمثّل المؤسسات الحرفية مصدرا بالغ الأهمية في توفير فرص العمل انطلاقا من كونه يميل إلى تكثيف العمالة على تكثيف رأس المال، وإذا علمنا أنه من بين طرق تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني هو مدى إحداث مناصب شغل، نجد أنّ القطاع يدعم الاقتصاد الجزائري بأرقام لا يستهان بها. والجدول الموالي يقدّم تطّور تعداد مناصب الشّغل المصّرح بها خلال الفترة 2012-2019:

الجدول 03 - تطّور تعداد مناصب الشغل المصّرح بها في قطاع الصناعة التقليدية (2012-2019)

السنوات	2012	2013	2014	2015
عدد مناصب الشغل	489 985	596 017	734 373	826 793
السنوات	2016	2017	2018	2019
عدد مناصب الشغل	875 636	897748	928318	987970

المصدر: بالاعتماد على وثائق الوزارات الوصية بقطاع الصناعة التقليدية.

من الجدول أعلاه، نجد ارتفاع في عدد مناصب الشغل المستحدثة في الفترة و2012 و2019 على الرغم من التراجع الذي سجلته القطاع في عدد المشاريع، ويرجع المختصون ذلك الى توسع العديد من مؤسسات الصناعات التقليدية والحرفية القائمة واستقطابها لليد العاملة المسرحة من المؤسسات التي توقفت عن النشاط، فنجد أن تعداد المناصب ارتفع من 489985 منصب سنة 2012 الى 897748 منصب سنة 2017 أي بزيادة قدرها 407763 ليرتفع الى 987970 منصب سنة 2019.

بالنسبة لدور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تحريك القوى العاملة، نجد أنه قطاع فرص العمل ووظائف جديدة تستحدث فيه سنويا. وتظهر الإحصائيات أن عدد الوظائف المنشأة سنويا في قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر في الجدول:

الجدول 04 - تطّور مناصب الشغل المنشأة في قطاع الصناعة التقليدية (2014-2019)

السنوات	2015-2014	2016-2015	2017-2016	2018-2017	2019-2018
المناصب المنشاة	92420	48843	22112	30570	59652
نسبة الزيادة	%12.58	%5.90	%2.52	%3.29	%6.03

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من الجدول، نلاحظ أن نسبة التشغيل في القطاع قد عرفت بدورها زيادة لا يستهان بها إذ وصل معدّل الزيادة فيها إلى أكثر من 92420 منصب شغل إضافي سنة 2015، وهو ما يمثّل نسبة زيادة تقدر بحوالي 12.58% لنسجل زيادة طفيفة سنة 2017 بـ 22112 منصبا بنسبة 2.52% وهذا راجع كما أسلفنا الذكر إلى تراجع عدد المشاريع بسبب انخفاض أسعار البترول، لنسجل زيادة معتبرة سنة 2019 بـ 59652 منصبا بنسبة 6% وعليه يمكن القول أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمصغرة التقليدية والحرفية يلعب دورا قياديا في توفير فرص العمل والحد من انتشار الفقر من خلال قدرته على توفير مداخيل محترمة لعدد هام من المواطنين وبالتالي العدالة في توزيع الدخل الوطني ومن ثم تحقيق الرفاهية.

بالإضافة إلى هذا، نجد أن قطاع المؤسسات التقليدية يلعب دورا مهما في الإنتاج والاستثمار حيث تمّثل المشاريع الحرفية عمودا هاما للاقتصاد الوطني، فهي مصدر لتوليد الناتج الوطني والثروة الاقتصادية وإعادة توزيعها حيث يساهم القطاع في الإنتاج الداخلي للبلاد، وتجسيد سياسة الاعتماد على الذات على المستوى المحلي حيث تعتمد الصناعات التقليدية على حشد الموارد والإمكانيات المحلية من خامات ومهارات ومصادر تمويل محلية[14].

أما مساهمة المؤسسات المصغرة والصغيرة التقليدية والحرفية في تعبئة المدخرات من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية وغيرها من مصادر التمويل الذاتي، كما تعد مجالا خصبا لاجتذاب مدخرات صغار المدخرين واستخدامها استخداما منتجا، وبالتالي تساهم بشكل كبير في محاربة الاكتناز وإدخال أموالا كانت ستوجه إلى الاستهلاك إلى العملية الاقتصادية[15].

تساهم المؤسسات المصغرة والصغيرة التقليدية والحرفية في استغلال الموارد المحلية، إذ أن أن تطور أي بلد لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت لديه استراتيجية لاستغلال كل موارده المتاحة بالشكل الذي يؤدي إلى خلق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. وهذه المؤسسات في الجزائر، يمكن الاعتماد عليها اليوم في استغلال الموارد المتاحة المادية المعطلة في مجالات عديدة نذكر منها: الموارد السياحية، حيث 1200 كلم من الشواطئ والصحراء تسمح بإنشاء مجمعات لخدمات السياحية تستطيع توفير الآلاف من مناصب الشغل، الموارد الغابية، الموارد المائية، مثل الحمامات والمياه المعدنية، المواد الأولية مثل الحديد، الصلب، المواد الحمراء، الملح...[16].

النظر لمساهمة المؤسسات المصغرة والصغيرة التقليدية والحرفية في التنمية الاجتماعية، تبرز المساهمة من خلال[17]:

- توفير مداخيل للأفراد:

يساهم قطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة التقليدية والحرفية مساهمة فعالة في تقليص الفقر والقضاء على البطالة، إذ يستوعب في الغالب عدد كبير من العمالة المستغلة لدى الحرفيين طالبي الشغل من الشباب، بالإضافة الى الإسهام الفعلي في رفع الدخل الحقيقي لأبناء التجمعات الريفية والصحراوية، ومحاربة الفقر عن طريق تزويد فئات عريضة من المجتمع لمؤهلات الحرفية التي تمكنهم من الحصول على مصادر دخل دائمة.

- تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن:

لقطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة التقليدية والحرفية دور إيجابي في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة للبلدان، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي للسكان تعود إلى سهولة انتشاره لاعتماد أنشطته على موارد وخامات محلية وموارد طبيعية، تمكن من القيام باستثمارات إنتاجية جديدة في مختلف المناطق قد لا تتمكن المشروعات الكبيرة من خدمتها خصوصا مناطق البدو والريف، بالإضافة إلى إسهامه الفعلي في إحداث مناصب شغل للشباب باستثمارات بسيطة وغير مكلفة مقارنة بالنشاطات الأخرى، تسمح بتكثيف النشاطات الاقتصادية على المستوى المحلي في مختلف المناطق وكذا إحداث التنمية الريفية والتقليص من النزوح الريفي.

- وتمكين المرأة وتثمين دورها:

إن ممارسة الأنشطة الحرفية في البيت يعد أحد الطرق لإتاحة الفرصة لعمل المرأة وإبراز دورها الإنتاجي والخدماتي في المجتمع.

بالرجوع لمساهمة المؤسسات المصغرة والصغيرة التقليدية والحرفية في التنمية الثقافية وتعزيز مفاهيم الاقتصاد البنفسجي، نجدها تشكل تحالف بين الثقافة والاقتصاد، وتساهم في إثراء قيمة الخدمات والمنتوجات من خلال تعظيم البعد الثقافي، حيث تنبع مساهمة الصناعات التقليدية والحرفية في التنمية الثقافية لأي بلد في كونها تمثل جانبا هاما من التراث الثقافي للبلدان، فالصناعة التقليدية فن جمالي وتراث حضاري، وكذا وسيلة هامة للاتصال وضمان انتقال الدراسات بين الأجيال، ولعلنا هنا نقصد نشاطات ميدان الصناعة التقليدية الفنية على وجه الخصوص، فنجد أن المنتوج التقليدي الجزائري يساهم في[18]:

- ✓ حفظ وصيانة إرث الأمة الحضاري ومكانتها التاريخية؛
- ✓ ووسيلة اتصال وتواصل فعالة بين أفراد المجتمع.

للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، تعتمد المؤسسات المصغرة والصغيرة في منتوجاتها التقليدية والحرفية على مواد صديقة للبيئة وغير مضرة بها، يتم استخدامها بكفاءة فتعتبر الصناعات التقليدية والحرفية من الصناعات النظيفة التي لا تحدث تدهورا في البيئة وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.

وفي خلاصة الحديث، لا بد ذكر مساهمة قطاع الصناعة التقليدية في دعم القطاع السياحي، تقوم المؤسسات التقليدية والحرفية بدور مهم في تحسين المداخيل السياحية، فالعلاقة بين السياحة والصناعة التقليدية الفنية تبرز من خلال الاستثمار في القطاع السياحي الذي يمثل بدوره سوقا لمنتوجات الصناعة التقليدية الفنية، وبالتالي فهو يساهم في توسيع قدرات القطاع من ناحية الطلب[19].

2-2) مساهمة المؤسسات التقليدية والحرفية في التنمية بولاية سطيف:

تعتبر ولاية سطيف من ولايات الشرق الجزائري، يعبرها الطريق الوطني رقم 5 الذي يربط العاصمة بالولايات الشرقية والطريق الوطني رقم 9 الذي يربط ولايات الجنوب الشرقي بولاية بجاية، وبهذا فهي تنتمي إلى الهضاب العليا الشرقية، تبلغ مساحة ولاية سطيف حاليا حوالي 6549,64 كلم² أي ما يعادل 1,7% من الهضاب الشرقية و0,27% من مساحة الوطن تضم حاليا 20 دائرة و60 بلدية تصنف الى بلديات صناعية، تجارية وبلديات سياحية كذلك تصنف الى بلديات حضرية وأخرى ريفية. وتعد الولاية رائدة في ميدان الصناعات التقليدية حيث تتميز بتنوعها وغناها من حيث المواد الأولية أو الرموز والأشكال والتي تعود إلى سنين من التاريخ الحضاري، الثقافي والتراثي لها، ومن أشهر الصناعات التقليدية التي تعرفها ولاية سطيف نجد زربية قرقور، الحايك المرقوم، البنوار السطايفي، الفراش البوطالبي، النقش على الخشب، الصناعات الطينية، الخزف والحلي الفضية.

- حركية إنشاء المؤسسات المصغرة والصغيرة التقليدية والحرفية بولاية سطيف:

الجدول 05 - عدد المؤسسات الصغيرة والمصغرة بولاية سطيف (2013-2019)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المؤسسات	20606	22090	23127	25816	27548	28586	30127

المصدر: بالاعتماد على وثائق الوزارات الوصية بقطاع الصناعة التقليدية.

تعتبر ولاية سطيف من الأقاليم الجاذبة للاستثمارات حيث تحتل المرتبة الخامسة وطنيا من حيث عدد المؤسسات بعد ولايات الجزائر، تيزي وزو، بجاية، ووهران، وهذا نظرا للامتيازات الجبائية التي استفادت منها في إطار مناطق الهضاب العليا، ومناخ الاستثمار المتوفر على البنى التحتية، المرافق والخدمات اللازمة، بالإضافة الى قربها من مصادر المواد الأولية والمناطق الصناعية ومناطق النشاط، فيتبين لنا من الجدول أنّ عدد المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة عرفت تطورا ملحوظا من 2013 الى 2019 بزيادة قدرها 9521 مؤسسة في مختلف النشاطات اغلبها مؤسسات مصغرة وصغيرة، وهذا راجع لعدم احتياجها إلى رأس مال كبير. وبالتالي، تلقى قبولا لدى المصارف من حيث التمويل، بالإضافة إلى التدعيم الذي تقدمه الهيئات المختلفة لهذا النوع من المؤسسات.

الجدول 06 - توزيع المؤسسات المصغرة والصغيرة مع مناصب الشغل حسب قطاعات النشاط بولاية سطيف إلى غاية 2019/12/31

القطاعات	مؤسسات مصغرة	مؤسسات صغيرة	مجموع المؤسسات (بما المؤسسات المتوسطة)	مناصب الشغل
الفلاحة والصيد البحري	427	19	454	1276
المياه والطاقة	19	7	29	402
الخدمات والأشغال العمومية البترولية	0	0	0	0
المحروقات	5	5	13	327
المناجم والتنقيب	62	45	109	1154
الصناعات المعدنية	308	19	328	932
مواد البناء سيراميك وزجاج	846	80	946	6310
البناء والأشغال العمومية	4219	252	4510	17800
كيميائيات (مطاط وبلاستيك)	438	16	461	1581
الصناعات الغذائية، تبغ وكبريت	1025	30	1077	4959
صناعة الألبسة والنسيج	212	9	221	573
صناعة الجلود والأحذية	16	0	20	384
الصناعة الخشبية،الطباعة والورق	1085	19	1108	2268
صناعات مختلفة	230	31	277	2157
النقل والمواصلات	1942	23	1972	2614
التجارة	5787	123	5924	11843
الفندقة، المطاعم، المقاهي	1377	28	1407	2507
الخدمات المقدمة للمؤسسات	2255	60	2326	8624
الشؤون العقارية	73	6	84	705
المؤسسات المالية	109	41	158	1823
مختلف الخدمات التجارية المقدمة للأفراد	2246	23	2272	3398
مختلف الخدمات غير التجارية المقدمة	34	3	38	132
المجموع	**22715**	**839**	**23734**	**71769**

المصدر: مديرية الصناعة لولاية سطيف، 2021.

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن قطاع التجارة يأتي في المرتبة الأولى من خلال عدد المؤسسات الذي يفوق 5700 مؤسسة مشغلة 11843 عامل، وهذا راجع إلى الطابع التجاري الذي تتميز به الولاية، حيث أصبحت في الآونة الأخيرة مركزا لمختلف النشاطات التجارية خاصة مدينة العلمة والشارع التجاري المعروف بها – شارع دبي– ثم نجد قطاع الأشغال العمومية يأتي في المرتبة الثانية من خلال عدد المؤسسات التي يفوق عددها 4200 والتي تشغل 17800 عامل وهذا راجع للعدد الكبير للورشات والمشاريع الذي شجع على إنشاء مؤسسات في هذا المجال، تأتي بعدها مؤسسات النقل العمومي والمواصلات بـ 1900 مؤسسة وذلك لشاسعة الولاية مما يتطلب توفير الكثير من وسائل النقل غير أنها لا تشغل إلا 2600 عامل كون هذا النوع من النشاط لا يتطلب عدد كبير من العمال.

ويوضح الجدول التالي عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة التقليدية والحرفية ومناصب الشغل المقابلة لها بولاية سطيف للفترة الممتدة بين 2011 و2017:

الجدول 07 - عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة التقليدية والحرفية ومناصب الشغل المقابلة لها بولاية سطيف (2011-2019)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد مؤسسات الصناعة التقليدية والحرفية	952	10744	6852	1046	1868	756	494
عدد مناصب الشغل المستحدثة	3361	24649	16231	2599	4366	1718	1204

المصدر: بالاعتماد على الحوليات الإحصائية لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف.

من الجدول، يتبين لنا أنّ عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة الناشطة في قطاع الصناعات التقليدية والحرفية بولاية سطيف في تذبذب مستمر فنجد ارتفاع ملحوظ في عددها سنة 2011 و2012 وهذا مع انطلاقة برنامج توطيد النمو الاقتصادي بزيادة ملحوظة قدرها 9792 مؤسسة حرفية، لينخفض عددها سنة 2013 و2014 بـ 5806 مؤسسة شطبت من السجل التجاري، لتشهد سنة 2015 بعض الارتفاع بـ 822 مؤسسة ثم يعاود الانخفاض سنة 2016 و2017 الى 494 مؤسسة وهذا راجع إلى تأثر هذه المؤسسات بالأوضاع الاقتصادية لانخفاض أسعار البترول مما انعكس سلبا على أداء هذا القطاع، وبملاحظة الجدول أعلاه نجد ارتفاع في عدد مناصب الشغل المستحدثة بقطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة التقليدية والحرفية سنة 2011 و2012 بزيادة قدرها 21288 منصب شغل نتيجة ارتفاع عدد المؤسسات لتنخفض هذه المناصب الى 16231 سنة 2013 أي بـ 8418 منصب ليشهد بعض الارتفاع سنة 2015 بـ 4366 أي بزيادة قدرها 1767 منصب لينخفض الى 1204

منصب سنة 2017 ومن قراءتنا للجدول يتبين الدور الكبير للمؤسسات المصغرة والصغيرة في امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل.

وفق الاحصائيات المتحصل عليها، كان تعداد المؤسسات المصغرة والصغيرة التقليدية والحرفية حسب نوعية النشاط بولاية سطيف خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017 في الجدول:

الجدول 08 - عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة التقليدية والحرفية حسب نوعية النشاط بولاية سطيف (2012-2017)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤسسات حرفية فنية	1258	855	240	310	100	87
مؤسسات حرفية لإنتاج المواد	3285	2789	300	432	169	181
مؤسسات حرفية خدمية	6201	3208	506	1126	487	226
مجموع المؤسسات	10744	6852	1046	1868	756	494

المصدر: الحوليات الإحصائية لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف.

من الجدول، يتبين أن غالبية المؤسسات المصغرة والصغيرة التقليدية الحرفية تنشط في مجال الصناعة الحرفية الخدمية، فنجد على سبيل المثال سنة 2012 تسجيل 6201 مشروع حرفي خدمي من بين 10744 مشروع مسجل، أي بنسبة 57% ونسبة 30% للمؤسسات الحرفية لإنتاج المواد ونسبة 23% للمؤسسات الحرفية الفنية، ويرجع توجه الحرفيين الى هذا النوع من الأنشطة الى الطلب الكبير على مخرجات المؤسسات الحرفية الخدمية وسهولة الاستثمار فيها.

كان توزيع مشاريع المؤسسات المصغرة والصغيرة التقليدية والحرفية في إطار هيئات الدعم والتمويل بولاية سطيف:

- في إطار الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية ANSPE:

الجدول 09 - توزيع المشاريع المودعة المقبولة والممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية ANSPE لولاية سطيف خلال سنة 2019

قطاع النشاط	الملفات المودعة	الملفات المقبولة	الملفات الممولة	مناصب شغل مقابلة
الفلاحة	133	136	153	459
الخدمات	91	70	51	153
الصناعات الحرفية	55	47	25	100
البناء واشغال عمومية	78	68	58	348
الري	3	1	1	6
الصناعة	144	79	63	315
الصيانة	11	8	8	24
مهن حرة	54	55	60	180
المجموع	569	464	419	1585

المصدر: وثائق الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية ANSPE لولاية سطيف

نلاحظ من الجدول، ان نسبة الملفات المقبولة للانشطة التقليدية الحرفية من مجموع الملفات بالوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية يقدر بـ 5.9% حيث بلغ عدد الملفات المودعة 55 ملف سنة 2019 ليتم قبول 47 ملفات ويتم تمويل 25 ملف بـ 100 منصب شغل، فنجد ان نسبة قبول الملفات مرتفعة بالمقارنة مع بقية الانشطة الاخرى كالصناعة مما يعمل على تشجيع الشباب للاستثمار في هذا النوع من المؤسسات.

الجدول 10 - حركة التطور والنمو للمشاريع بالوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية ANSPE لولاية سطيف من 2012 الى31 ديسمبر 2019

السنة	النشاطات الحرفية	الخدمات	الأشغال العمومية	الصناعة	الفلاحة
2012	466	381	64	225	850
2013	160	115	115	104	169
2014	375	195	88	205	441
2015	100	107	111	163	252
2016	29	69	51	94	169
2017	11	36	24	38	80
2018	10	55	47	37	101
2019	25	51	58	63	153
المجموع	1176	1009	558	929	2215

المصدر: وثائق الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية ANSPE لولاية سطيف

نلاحظ من الجدول، انه خلال 8 سنوات قامت وكالة دعم وترقية المقاولاتية بتمويل 5887 مشروع منها 1176 مؤسسة حرفية أي بنسبة 19.9%، بمبلغ مالي يقدر بأكثر من 496 مليون دينار جزائري (496.678.618)، مما يؤكد على سياسة الحكومة والرامية الى تشجيع هذا النوع من المؤسسات لسهولة الاستثمار فيها، بساطة متطلباتها، وصغر حجم رأس مالها.

- في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

توزيع المشاريع المودعة والمقبولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بولاية سطيف خلال سنة 2019

الجدول 11 - عدد الملفات المودعة والمقبولة حسب النشاط
من قبل الصندوق الوطني للتامين على البطالة لولاية سطيف لسنة 2019

قطاع النشاط	ملفات مودعة	ملفات مقبولة	مناصب الشغل المقابلة
الفلاحة	97	95	52
الخدمات	99	98	98
الصناعات الحرفية	19	13	13
البناء وأشغال عمومية	54	53	95
الصناعة	894	801	874

المصدر: وثائق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية سطيف.

نلاحظ من الجدول، أن المشاريع التقليدية والحرفية تحتل المرتبة الاخيرة من حيث الملفات المودعة والمقبولة بهذه الوكالة بنسبة 1.63% من الملفات المقبولة حيث نجد ان غالبية الملفات المودعة والممولة هي في قطاع الصناعة والخدمات وذلك يعود للطلب الكبير على مخرجاتها خصوصا مع تزايد الكثافة السكانية بالولاية.

الجدول 12 - عدد الملفات الممولة من قبل الصندوق الوطني للتامين على البطالة لولاية سطيف (2010-2017)

السنة	عدد الملفات الممولة حسب النشاط				
	النشاطات الحرفية	الخدمات	الأشغال العمومية	الصناعة	الفلاحة
2010	9	108	5	13	9
2011	8	313	4	22	28
2012	53	464	22	52	119
2013	42	180	16	38	72
2014	143	148	20	47	225
2015	151	111	20	46	272
2016	84	45	7	30	155
2017	32	15	2	10	88
المجموع	522	1384	96	258	968

المصدر: على وثائق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية سطيف

نلاحظ من الجدول، انه خلال 08 سنوات قام الصندوق الوطني للتامين على البطالة بتمويل 3228 مشروع، منها 522 مؤسسة حرفية أي بنسبة 16%، ويأتي هذا القطاع بعد قطاع الخدمات بـ 1384 مشروع ممول والقطاع الفلاحي بـ 968 مشروع ممول، مما يؤكد على توجه الحكومة الجزائرية لإعطاء الفرص لمختلف الأنشطة.

- في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

الجدول 13 - توزيع الملفات المودعة والممولة حسب النشاط ومناصب الشغل المقابلة لها بولاية سطيف لسنة 2019

	النشاطات الحرفية	الخدمات	الاشغال العمومية	الصناعة	الفلاحة	التجارة	المجموع
الملفات المودعة	5	96	38	72	221	22	454
الملفات الممولة	3	23	21	10	78	8	143
مناصب الشغل	6	46	42	20	156	16	286

المصدر: وثائق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM لولاية سطيف.

من خلال الجدول، نلاحظ أن عدد الملفات المودعة بوكالة القرض المصغر الخاصة بالانشطة التقليدية والحرفية بلغ 5 ملفات فقط، ونلاحظ أن من بين 5 ملفات مودعة نجد 4 ملفات خاصة بفئة الإناث، مما يؤكد على الدور الفعال للصناعات التقليدية والحرفية في تثمين دور المرأة وتمكينها في المجتمع ومحاربة الفقر نظرا لخصوصيات هذه المؤسسات، حيث نجد أن معظم الصناعات التقليدية والحرفية هي أنشطة مزاولة منزليا. اما من حيث توزيع الملفات المعتمدة حسب الدوائر والنشاط في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لسنة 2019 فنجد أن المؤسسات المصغرة والصغيرة التقليدية والحرفية تتمركز أكثر في كل من بلدية بوقاعة، قجال، عين ازال، وبوعنداس، حيث تعرف هذه البلديات والدوائر بطابعها الريفي في حين تشهد هذه الأخيرة غياب الاستثمارات الإنتاجية الكبيرة، وتتميز بتوفر الموارد والخامات المحلية والموارد الطبيعية فنجد أن هذا التوزيع بين مختلف البلديات يعطي كل بلدية صبغة أو نشاط خاص بها، مما يؤدي الى تحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف الأقاليم داخل الولاية واحداث مناصب شغل للشباب باستثمارات بسيطة، بالإضافة الى الحد من ظاهرة الهجرة الداخلية والنزوح الريفي ومنه تثبيت السكان وإحداث تنمية ريفية ومحلية متوازنة.

- والعقار الصناعي بولاية سطيف:

يعتبر العقار الموجه للاستثمار أحد الركائز الأساسية في تدعيم مناخ الأعمال وجلب المستثمرين وتشجيعهم، حيث يجمع كل الباحثين أن العقار الصناعي مشكل أساسي ومعرقل للتنمية خاصة تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الجزائر، ولهذا تبادر الجماعات المحلية باتخاذ التدابير اللازمة من اجل مساعدة ودعم وترقية هذه المؤسسات لاسيما من خلال تسهيل الحصول على العقار الملائم لنشاطاتها وتخصيص العديد من مناطق النشاطات والمناطق الصناعية[20]. وولاية سطيف مثلها مثل باقي ولايات الوطن، بقي مشكل العقار فيها أحد معوقات تنمية القطاعات الاقتصادية الأساسية، ولذلك عملت السلطات المحلية على جعله من الأولويات، حيث تم إحداث ثمانية مناطق صناعية منها اربعة مستغلة، وثلاثة في طور الإنجاز، بتخصيص حوالي 770 هكتار بكل من العلمة وسطيف بـ 330 قطعة، بالإضافة إلى إنشاء مناطق صناعية جديدة في كل من سطيف، عين ولمان وعين أزال، كما تتوفر الولاية على 38 منطقة نشاط حرفي وصناعي تم تخصيص حوالي 11000 هكتار في 24 بلدية موزعة إلى حوالي 3045 قطعة أرض، قصد تشجيع انتشار المستثمرين في كل المناطق وعدم بقائها متمركزة في المدن الكبرى، حيث تعد التنمية المتوازنة إقليميا من بين أهم الأهداف الاقتصادية. والجدول الموالي يوضح توزيع المناطق الصناعية في ولاية سطيف.

الجدول 15 - مناطق النشاط الحرفي والصناعي بولاية سطيف الى غاية 31-12- 2019

البلدية	العدد			عدد القطع		نسبة اشغال التهيئة				العدد	
	موجودة	في الانجاز	مستغلة	المحدثة	المباعة	المياه	التطهير	الطرقات	الكهرباء	الغاز	رخص البناء
سطيف	2	0	2	382	379	100	100	100	60	60	363
عين ارنات	1	0	1	61	61	80	100	100	100	100	60
الأوريسيا	1	0	1	219	165	100	100	100	50	80	78
مزلوق	1	0	1	43	43	90	90	100	100	100	40
عين الكبيرة	1	0	0	42	42	100	100	100	0	0	
عموشة	1	0	1	22	22	100	100	100	100	100	22
تيزى نبشار	1	0	1	49	49	100	100	70	90	0	46
بنى عزيز	1	0	1	26	26	100	100	90	0	0	11
عين ولمان	3	0	3	250	245	75	90	100	50	50	125
قلال	2	0	2	177	169	90	90	90	50	50	90
قجال	3	1	4	227	210	100	85	90	70	40	148
اولاد صابر	2	1	3	446	431	60	60	60	40	40	116
صالح باي	2	0	2	101	101	100	100	100	50	50	78
عين ازال	1	1	2	112	107	80	80	80	50	50	62
عين الحجر	1	0	1	55	46	0	100	100	0	0	19
بيضاء برج	1	0	1	38	38	100	100	100	100	100	31
بوعنداس	1	0	1	33	17	50	50	62	100	100	5
بوقاعة	1	0	1	44	44	25	25	25	25	25	31
العلمة	1	0	1	287	287	85	85	85	85	85	71
القلتة الزرقاء	2	0	2	116	114	100	100	100	60	60	87
بازر سخرة	1	0	1	98	98	100	100	100	100	100	78
حمام السخنة	2	1	3	114	101	60	80	100	30	30	18
بئر العرش	1	0	1	40	40	100	100	100	100	100	29
الولجة	1	0	1	63	49	100	100	100	0	0	14
المجموع	34	4	37	3045	2884						1622

المصدر: مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية سطيف.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن 24 بلدية فقط من أصل 60 بلدية على مستوى ولاية سطيف استفادت من مناطق نشاط، مع العلم أن هناك بلديات تملك موارد مادية هامة يمكن استغلالها لصالح التنمية الاقتصادية المحلية، كما نلاحظ من الجدول تفاوت نسب أشغال التهيئة مما يعتبر عائق أمام استغلال هذه المناطق. ومن أجل تلبية الطلب المتزايد على العقار الصناعي خاصة حاملي المشاريع وأصحاب المؤسسات المصغرة والصغيرة، تم استحداث منطقتين للنشاطات المصغرة بكل من بلدية عين ولمان بمساحة 53 هكتار، وراسيسلي ببلدية الرصفة بمساحة 26 هكتار، والدراسات جارية من أجل استحداث ثلاثة مناطق نشاطات أخرى بكل من لختاتلة ببلدية عين لحجر، شيرهم ببلدية بني فودة وتبارونت ببلدية بيضاء برج بمساحة اجمالية تقدر بـ 33 هكتار*.

* مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية سطيف، 2021.

خاتمة:

أدركت الجزائر مدى أهمية ومكانة المؤسسات المصغرة والصغيرة في الاقتصاد خاصة الانشطة التقليدية والحرفية، والدليل على ذلك مجمل القوانين التي أصدرتها لتشجيع الاستثمار فيها وترقية الموجود منها وتأهيلها، وتحقيق الأهداف المسطرة من قبل الحكومة يستدعي التدخل على مستوى كل قطاع وكل هيئة سواء على المستوى الوطني أو المحلي فتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمصغرة هو ضرورة حتمية للجمع بين التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي.

ومن خلال ما تقدم، يمكننا عرض **نتائج** البحث في:

- نظرا لخصوصيات مؤسسات القطاع، فهي تساهم في العديد من مظاهر التنمية الاقتصادية في الجزائر، نظرا لسهولة الاستثمار فيها وبساطة متطلبات إنشاءها وقدرتها على توفير مناصب شغل عديدة بموارد محدودة، وكذا البعد الثقافي والحضاري المميز لمنتوجاتها، وانتشارها في المناطق الريفية وشبه الريفية؛
- تساهم مؤسسات القطاع في تحقيق مختلف أبعاد التنمية الاقتصادية من الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي، وحتى من جانب السياحة المستدامة؛
- وأن نجاح مؤسسات القطاع، يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني والمحلي بولاية سطيف؛

وفي الأخير، نقترح **توصيات** لدعم المؤسسات الصغيرة والمصغرة التقليدية الحرفية:

- لا يجب الاهتمام فقط بجوانب إنشاء مؤسسات القطاع وتسهيل نموها، بل يجب الاهتمام بالمبدعة منها وإعطائها دعما أكثر؛
- العمل على التنسيق بين الجماعات المحلية والوطنية ومختلف الهيئات الداعمة للمؤسسة الصغيرة والمصغرة التقليدية والحرفية؛
- العمل على تسهيل إجراءات التمويل وخلق وعاء عقاري لاحتواء نشاطات المؤسسات المصغرة والصغيرة التقليدية والحرفية؛
- تنظيم وتحسين الإمدادات ودعم تسويق المنتوجات الحرفية والترويج لها؛
- محاربة القطاع غير الرسمي ومحاولة هيكلة القطاع بالأطر التنظيمية والقانونية؛
- وتحيين وتكييف التشريعات الخاصة بالصناعات التقليدية والحرفية؛
- وترقية وتطوير الإعلام الاقتصادي وإدراج أيام ثقافية وتحسيسية حول المقاولة وإنشاء المؤسسات.

الهوامش والمراجع:

1 Choukri BENZAROUR & Aissam MEKHNACHE (2019), «Traditional handicraft in Algeria: Assessment of Economic and Environmental Relevance under the Socio-Economic and moral model», 20 March 2019, 17/02/2021, *https://mpra.ub.uni-muenchen.de/92871/1/MPRA_paper_92871.pdf*

2 Sanae KAMILIA (2021), «Définition des PME», 17/03/2021, *https://www.scribd.com/document/95552577/Definition-Des-PME*

3 القانون 17-02 (2017)، المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438هـ الموافق لـ 10 جانفي 2017م المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجريدة الرسمية، العدد 02- 2017م).

4 يوسف قريشي (2005)، «سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر»، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص ص 15-16.

5 بلقاسم بوفاتح & محمد الطاهر عامري (2018)، «دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر (2002-2017)»، مجلة "اقتصاديات المال والأعمال"، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، المحلد 02، العدد 04، ص ص 88-105.

6 المرجع السابق.

7 M. BELATTAF & L. ZIANE (2014), «Evolution et Impacts des activités artisanales sur le développement local: Cas du travail du bois dans la wilaya de Béjaïa», p. 4, 15/06/2021, *https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/10434/1/EN04.pdf*

8 الأمر 96-01 المؤرخ في 19 شعبان 1416هـ الموافق لـ 10 جانفي 1996م المحدد للقواعد التي احكم الصناعة التقليدية والحرف (الجريدة الرسمية، العدد 03-1996م).

9 المرسوم التنفيذي 07-339 المؤرخ في 19 شوال 1428هـ الموافق لـ 31 أكتوبر 2007م (الجريدة الرسمية، العدد 70-2007م) المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 97-140 المؤرخ في 23 ذي الحجة 1417هـ الموافق لـ 30 أفريل 1997م (الجريدة الرسمية، العدد 27-1997م) المتضمن قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف.

10 القانون 82-12 المؤرّخ في 09 ذي القعدة 1402هـ الموافق لـ 28 أوت 1982م المعدل والمتمم، المتضمّن القانون الأساسي للحرفي (الجريدة الرسمية، العدد 35-1982م).

11 جليلة بن العمودي (2012)، «استراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة 2003-2010، دراسة حالة تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، ص ص 30-31.

12 ارجع إلى:
- حامد إبراهيم الموصلي (2015)، «إستراتيجية للنهوض بالصناعات التقليدية»، 2015/05/23، *https://islamonline.net/6465*
- القانون 17-02، مرجع سبق ذكره؛
- جليلة بن العمودي، مرجع سبق ذكره، ص 61-73 (بتصرف).

13 جليلة بن العمودي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

14 أسيا شيبان (2009)، «دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: حالة الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص ص 137- 139.

15 عمار علوني (2010)، «دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية»، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص 97.

16 المرجع نفسه، ص 167.

17 جليلة بن العمودي، مرجع سابق، ص 58، 59.

18 المرجع نفسه، ص 60.

19 اسيا شيبان، مرجع سابق، ص 139.

20 القانون 17-02، مرجع سبق ذكره